الأمم المتحدة

E/CN.17/2008/13/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
10 January 2008
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة
الدورة السادسة عشرة
٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ
٢٠٠٨-٢٠٠٩ - الدورة الاستعراضية

ورقات للمناقشة مقدمة من مجموعات رئيسية

مذكرة من الأمانة

إضافة

مساهمة مقدمة من منظمات غير حكومية**

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٢
ثانيا - الزراعة	٤-٢٠	٣
ثالثا - الأراضي	٢١-٣١	٨
رابعا - التنمية الريفية	٣٢-٥٠	١٢
خامسا - الجفاف	٥١-٦٣	١٦
سادسا - التصحر	٦٤-٧٧	١٩
سابعا - المياه والصرف الصحي	٧٨-١٠٠	٢٣

* E/CN.17/2008/1.

** الآراء ووجهات النظر المعرب عنها لا تعبر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة ووجهات نظرها.

010208 310108 08-20494 (A)

أولا – مقدمة

١ – تتداخل القضايا المطروحة على لجنة التنمية المستدامة لكي تنظر فيها في دورتها السادسة عشرة بشكل وثيق فيما بينها، ويصعب تناولها منفصلة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي القرارات المتعلقة بإدارة الأراضي (بما فيها الإدارة الزراعية) إلى الجفاف والتصحر، في حين يمكن أن تعتبر أنماط التنمية الزراعية مسؤولة عن حالات نقص المياه لأن الزراعة هي أكبر مستخدم لموارد المياه. وعلاوة على ذلك، فإن القضايا المتعلقة بالأراضي والجفاف والتصحر شديدة الارتباط فيما بينها. كما أن تدهور الأرض والجفاف عاملان من العوامل المؤدية إلى التصحر، والنهج والاستراتيجيات ذات الأولوية التي تحددت لمواجهتهما ذات صلة أيضا بالتصحر.

٢ – ورغم إن القضايا تناقش على نحو مستقل في هذه الورقة[(١)]، فثمة خيوط مشتركة تربط بين المواضيع، مما يدعو إلى زيادة الإصغاء لصوت المهمشين وتمكينهم في عمليات اتخاذ القرار، وزيادة سيطرتهم على موارد الأراضي والمياه؛ وإلى أن تكون العمليات الديمقراطية تشاركية وشاملة؛ وإلى الإنصاف والمساواة بين الجنسين؛ وإلى النهج الإنمائية القائمة على الحقوق، بما في ذلك حق الشعوب والدول في تحديد سياساتها التي تحمي أمنها الغذائي، وجودة بيئية وسبل كسب العيش فيها؛ وإصلاح السياسات، بما في ذلك الانتقال إلى السياسات المدفوعة بالطلب التي تلبي احتياجات الفقراء؛ وتضافر السياسات الوطنية والدولية التي تحقق التنمية المستدامة؛ وزيادة التعاون العالمي في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك زيادة الاستثمار والتمويل وتنسيقهما؛ والتعاون فيما بين القطاعات بين الجهات المانحة والحكومات والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني؛ والنهج الإدارية التي تستند إلى التنوع البيولوجي والزراعة الإيكولوجية والمعارف المحلية؛ واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لمعالجة

(١) عكف على صياغة هذا التقرير كل من الشراكة الدولية للزراعة المستدامة، وشبكة المعلومات والعمل المعنية بأولوية الغذاء (الشبكة الدولية)، ومنظمة الإجراءات العملية، ومركز الاتصال البيئي الدولي، وفرقة التنسيق المعنية بالأراضي الجافة، وشبكة العمل في مجال المياه العذبة، وشبكة العالم الثالث. وكان إخضاع صياغة الورقة للتدقيق المبدع والتحليل النقدي من قبل شبكات المنظمات غير الحكومية العالمية العاملة في مجالات الموضوعات التي تتناولها لجنة التنمية المستدامة في دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة من أجل تحسين محتواها سياسة متعمدة. وقد عممت مسودة الورقة مرتين في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر على حواسيب خدمة رئيسية مزودة بقوائم بريدية عالمية، وأتيحت لأوساط المنظمات غير الحكومية العالمية الأوسع نطاقا للتعليق عليها والإضافة إليها، وجرى تقديم ما يقرب من ٢٥ مقترحا في كل عملية من عمليتي المشاورات. وتقدمت بأكثر من نصف تلك المقترحات شبكات منظمات غير حكومية عالمية كبيرة تمثل جميع القارات في أرجاء العالم. وأعدت شبكة العالم الثالث، المسؤولة عن جمع التعليقات والإسهامات وتصنيفها وتحريرها، كلا الصياغتين في صورتهما الأولية، وجرى توزيع صيغة ثالثة نهائية معاد تحريرها على أوساط المنظمات غير الحكومية العالمية في مستهل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

التغير المناخي؛ وإنتاج الطاقة بأسلوب لا مركزي وديمقراطي؛ واتخاذ إجراءات لمعالجة الأنماط غير المستدامة الحالية في استهلاك الغذاء وإنتاجه.

٣ - ومن المهم التركيز على الأسباب الجذرية للمشكلات عوضا عن التركيز على أعراضها. وتشمل هذه الأسباب الجذرية قيام طائفة قليلة بإدارة الأراضي لتحقيق مكاسب اقتصادية قصيرة الأجل نسبيا، والفشل في اتخاذ قرارات على نحو ديمقراطي، وبطريقة تضع في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والبيئية والأخلاقية والاجتماعية، وهي ظواهر لها تأثيرات تمتد لتشمل جميع مواضيع الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وبالمثل، يشكل تغير المناخ تهديدا مباشرا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف ذات الصلة، بما في ذلك تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المياه النقية والمرافق الصحية والهواء النقي، والتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وتأثيراته ملموسة في جميع مواضيع الدورة السادسة عشرة للجنة التنمية المستدامة، مما يستلزم اتخاذ إجراءات عاجلة وإيجاد حلول منصفة.

ثانيا - الزراعة

٤ - تعد الزراعة التي تشمل الإدارة المستدامة لموارد الأراضي والمياه عاملا أساسيا في تلبية أهداف خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ). ويسفر دعم الممارسات الزراعية التي تزيد الإنتاجية وتضيف قيمة عن زيادة سبل كشف العيش المستدامة، بينما تؤدي زيادة إنتاجية المرأة في المجال الزراعي وقدرتها على تلقي أجر عادل لقاء العمل إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

ألف - الإجراءات الملموسة التي اتخذتها المنظمات غير الحكومية منذ اعتماد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٥ - لقد اكتسبت المنظمات غير الحكومية المزيد من الشرعية في العمليات الدولية التي تشمل الزراعة وإدارة الموارد والتنمية الريفية. فعلى سبيل المثال، يدير مكتب ذو تمثيل متكافئ من الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ''التقييم الدولي للعلوم الزراعية والتكنولوجيا في مجال التنمية''[٢].

٦ - وقد استكشفت المنظمات غير الحكومية نهجا جديدا لتحقيق التنمية الزراعية شملت بين دفتيها قطاعات (مثل البيئة والطاقة)، وأسهمت في توفير المعرفة الزراعية ونشرها، وعززت الوصول إلى المعرفة وسائر الموارد. وأضحت السيادة على الأغذية مفهوما شاملا

(٢) http://www.agassessment.org.

تنادي به حركة الفلاحين العالمية "La Via Campesina"، (حياة الريف)". وتم إحراز تقدم في مجال التنظيم على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتشديد على المساواة بين الدول الفقيرة والصناعية، وتعزيز التضامن في وضع السياسات على الصعيد العالمي[٣]. ويركز نهج التنمية المرتكز إلى الحقوق على تمكين الأفراد من المطالبة بحماية وتلبية النطاق الكامل لحقوقهم.

٧ - وقد أخذت المنظمات غير الحكومية بزمام المبادرة في إجراء البحوث والتخطيط والتقييم على أساس تشاركي من أجل تحسين وتعزيز الممارسات الجيدة وتوفير المعلومات اللازمة لوضع السياسات. وأسفرت مبادرة الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، التي تشارك فيها أطراف متعددة معنية، عن تضافر الجهود التعاونية للمنظمات غير الحكومية مع سائر المجموعات الرئيسية، وقامت بتوثيق جهود المجتمعات المحلية لتنفيذ المبادرة على نطاق العالم[٤].

٨ - وتركز البحوث التي تدعمها المنظمات غير الحكومية على فهم نهج الزراعة الإيكولوجية لإنتاج الأغذية ومد نطاقها، وإقامة بنى تحتية وشبكات محلية أو إقليمية وتوسيع نطاقها مما يتيح لصغار الملاك إضافة قيمة إلى المحاصيل، وإمكانية الوصول العادل إلى الأسواق، وتلقى التعويض الذي يتجاوز تكاليف الإنتاج. وتشمل نُهج الزراعة الإيكولوجية كل من الزراعة العضوية[٥]، والإنتاج المستدام للمواشي، وتنويع الإنتاج بزراعة محاصيل عالية القيمة، والمحاصيل البديلة التي تتسم بالكفاءة في استهلاك المياه والطاقة، وتخضع للسيطرة المحلية.

٩ - ورغم أن الماشية تقوم بدور مهم فإنه مهمل في كثير من الأحوال. ويمثل توثيق الممارسات وخيارات السياسات الجيدة لمعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية، وقضايا الصحة العامة وصحة الحيوان ورعايته أمرا له أولوية. وتروج المنظمات غير الحكومية لاعتماد نهج محوره الإنسان. فمثلا يتناول الفريق الكيني العامل المعني بالماشية التحديات التي تواجه خطة جوهانسبرغ للتنفيذ فيما يتصل بالجوع والأراضي والمياه والتنمية الريفية عن طريق تحديد الممارسات الجيدة المستدامة في مجال كسب العيش والتخطيط البيئي[٦].

---

(٣) انظر http://www.foodsovereignty.org/new/.

(٤) انظر http://www.fao.org/sard/en/init/963/2952/index.html; http://www.fao.org/SARD/en/init/.

(٥) انظر http://www.ifoam.org/about_ifoam/principles/index.html.

(٦) انظر http://www.sard-klwg.org/index.html.

باء – القيود والعقبات

١٠ – فيما يلي القيود والعقبات المحددة:

(أ) تغير المناخ وزيادة ضعف الفئات السكانية الفقيرة، والفئات التي تعتمد على الموارد الطبيعية اعتمادا مباشرا؛

(ب) حالات نقص المياه وزيادة التنافس على المياه العذبة. ففي ضوء عدم تحسن إنتاجية المياه، سيتزايد استخدام المياه بنسبة تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠ إذا ما استمرت الاتجاهات الحالية؛

(ج) أوجه الخلل في المغذيات، مما يسفر عن زيادة المناطق الميتة، والتي من المحتمل أن تتفاقم من جراء مبادرات من قبيل تخصيب المحيطات؛

(د) الآثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية والبيئية الضارة الناشئة عن النموذج الصناعي للإنتاج الزراعي وإنتاج المواشي، بما في ذلك الهندسة الوراثية. ولم يُقدم دعم كاف للبرامج المحلية لتعزيز تربية المائية والمحافظة على صحتها، وليس هناك اهتمام كاف بالماشية وسبل كسب العيش القائمة على الماشية؛

(هـ) الهجرة من الريف إلى الحضر، وآثارها على المناطق الريفية فضلا عن الأحوال المتردية للعمال في أنظمة الإنتاج الصناعي المنتقلة إلى المناطق الريفية؛

(و) الشواغل بشأن نوعية الغذاء ، وارتفاع الإصابة بالأمراض والسمنة المرتبطين بنظم التغذية؛

(ز) زيادة تركيز المؤسسات وسيطرتها على سلاسل النشاط التي يضيف كل منها قيمة مضافة دون تقاسم الفوائد مع المنتجين والمستهلكين، ومعاملة الزراعة على أنها مجرد سلعة تباع في السوق؛

(ح) عدم وضع التكاليف الاجتماعية والبيئية والأثر الضار للسياسات الزراعية على سبل كسب العيش بالنسبة للأفراد المعتمدين على الزراعة في الاعتبار؛

(ط) الآثار السلبية للاتفاقات التجارية المتعددة والثنائية الأطراف، لا سيما بالنسبة للفقراء في الريف والحضر، وللقطاعات الصغيرة الحجم والمزارع العائلية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد السواء. ويشمل ذلك قواعد منظمة التجارة العالمية التي تمنع البلدان من وضع سياساتها الزراعية والغذائية؛

(ي) الآثار السلبية لإعانات دعم الصادرات في البلدان الصناعية، وإغراق الأسواق بمنتجات بسعر أقل من تكلفة إنتاجها في البلدان النامية، مما يزعزع الأسواق المحلية؛

(ك) الحروب والصراعات على الموارد الطبيعية؛

(ل) الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعدم الحصول على العلاج؛

(م) عدم اعتماد إطار لحقوق الإنسان واستراتيجية للقضاء على الجوع؛

(ن) الفقر وعدم القدرة على الاستثمارات التي تعزز الإنتاجية وكفاءة استخدام الموارد.

جيم - النُهج والاستراتيجيات ذات الأولوية

١١ - ينبغي أن يتم تقاسم الموارد والسلطة على نحو أكثر إنصافا. وتشكل السيادة على الأغذية والوقود المفهوم الرئيسي في اتخاذ القرارات بشأن استخدام الموارد. فعلى سبيل المثال، لا يحقق الإصلاح الزراعي نجاحا إلا إذا مكّن المجتمعات المحلية، وشمل إصلاحا مؤسسيا. ويمكن لعملية نقل التكنولوجيا التي تشمل المشاركة في الملكية والسيطرة، والتقييمات الشاملة من جانب أصحاب المصلحة المتعددين لمدى استصوابها، أن تخفف من حدة الجوع والفقر. ولكي يجري تقاسم الموارد والسلطة، فيتعين تنقيح السياسات والممارسات القائمة التي تتبعها المؤسسات الحكومية الدولية، ومقاومة السيطرة والتكتلات المؤسسية.

١٢ - ومن المهم بناء القدرات لا سيما على الصعيدين المحلي والإقليمي. ويتطلب تحسين سبل الوصول إلى المعارف والموارد الحيوية وإتاحتها تمكين الأفراد في المجتمعات الريفية المحلية من خلال التدريب والشفافية وآليات الإدارة التشاركية الحديثة والشراكات. وثمة حاجة ملحة على وجه الخصوص لتطوير القدره على التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه عن طريق الزراعة، بطرق منها تحسين أنظمة الإنذار المبكر لرصد العرض والطلب على الأغذية، وتنسيق آليات الاستجابة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنمية قدرات الشباب، وتشجيعهم على الانخراط في عملية التحول الاجتماعي.

١٣ - وينبغي إدماج المعارف المحلية والتقليدية والأصلية في المعارف العلمية. فالنهج المجتمعية والأصلية لإنتاج الأغذية غالبا ما توضع لمواجهة السياقات المحلية البيئية والاجتماعية الثقافية، وهي بالتالي أكثر استدامة. ويتعين على البحوث أن تأخذ في حسبانها المعارف المحلية. ويجب تعويض السكان المحليين تعويضا عادلا عن أي مكاسب مالية تنشأ عن البحث والتطوير الذي يستخدم البذور والسلالات والتكنولوجيا المحلية. وينبغي ألا تكون هناك قرصنة بيولوجية للموارد الوراثية والمعارف التقليدية المتصلة بها، بما في ذلك عن طريق براءات الاختراع. وتعد

الممارسات المجتمعية، من قبيل التحول إلى المحاصيل المقاومة للجفاف وإعادة التحريج، لا غنى عنها للتكيف مع التغير المناخي.

١٤ - وينبغي زيادة الاهتمام بنوعية الغذاء والصحة والمحافظة على الأغذية التقليدية. وحركة تشجيع الوجبات التقليدية غير الجاهزة والحملات المناهضة للهندسة الوراثية التي يشهدها العالم ما هي إلا ردود فعل لإنتاج الأغذية وتسويقها على نطاق كبير مع تدني قيمتها الغذائية وانعدام قيمتها التقليدية. وهي تسلم بأن الأغذية لها قيمة ثقافية، وبأهمية الطرق التقليدية لإعداد الأغذية في المحافظة على الصحة. وتقف هذه النُهج على النقيض من نُهج الجهات المؤسسية والحكومية وغير الحكومية التي تروج لاستخدام الكائنات المحورة وراثيا في بلدان عديدة، وتزعزع السيادة على الأغذية والأمن الغذائي. ومن شأن الشراء التفضيلي للمنتجات المنتجة بتطبيق مبادئ حركة عدالة التجارة والمنتجات المحلية من جانب المستهلكين والمؤسسات أن يدعم صغار المنتجين بالبيئات الزراعية المحلية التي تؤدي أدوارا متعددة، بينما ييسر التحول إلى الخيارات الأكثر ملائمة ثقافيا وصحيا.

١٥ - وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لنهج الزراعة الإيكولوجية، وتنويع الإنتاج الزراعي وحماية التنوع البيولوجي الزراعي، والتنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية. ويمكن أن تؤدي نهج الزراعة الإيكولوجية المتبعة في مجالات مكافحة الآفات، وإدارة الخصوبة، وإنتاج الطاقة وإدارة المياه، إلى توفير خدمات تكفل وجود نظام إيكولوجي مستدام. ويجب أن تحقق هذه الخدمات أهداف مالك الأرض والمجتمع المحلي، وكثيرا ما تيسرها الإدارة الكلية[٧]. ويتصف توليد الطاقة في المزارع وتوفير المغذّيات عن طريق إعادة تدوير روث الحيوانات بفعالية أكثر من النماذج الصناعية المركزية التي تستخدم الأسمدة الاصطناعية، كما أن احتمالات تسببها في آثار سلبية أقل. ويمكن أن يؤدي دفع مبالغ للمنتجين لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي وحماية التنوع البيولوجي من خلال الزراعة، إلى تحسين مصادر الرزق في الريف والحفاظ في الوقت ذاته على المشاعات.

دال - حشد المزيد من الجهود

١٦ - يعد التعاون في مجالات التخطيط والمعلومات والتقييم والإدارة أمرا ضروريا. ويشمل تعزيز الروابط بين مختلف القطاعات والمستويات والجماعات المعنية التي لم يسبق لها المشاركة في ممارسات وسياسات زراعية (على سبيل المثال، تلك المتصلة بالرعاية الصحية والعمل

(٧) انظر http://www.holisticmanagement.org/n7/who_07.html.

والمرأة)، وكذلك في سياق الآليات التي تتشارك في الإدارة على الصعيدين المحلي والإقليمي، كمجالس السياسات الغذائية.

١٧ - ويجب استحداث مصادر موثوقة وذات مصداقية للمعلومات. ولا بد من وجود قاعدة تضم النهج التي ثبت نجاحها، مع كفالة إمكانية الاستفادة منها على نطاق واسع. وينبغي أن يشمل ذلك إنشاء هيئة دولية لتقييم التكنولوجيا الزراعية، يُمثَّل فيها أصحاب المصلحة المتعددون، ويشمل كذلك وضع مؤشرات للتنمية المستدامة واستخدامها.

١٨ - ويجب توسيع نطاق النماذج المثالية للتنمية المستدامة الزراعية والتجارية والريفية. ويكفل نظام ''عدالة التجارة'' وسواه من النظم المماثلة، أسعارا وأجورا عادلة للفلاحين وعمال المزارع، ويشجع الممارسات السليمة بيئياً والسلاسل الابتكارية للأنشطة المضيفة للقيمة التي تعيد توزيع الأرباح بشكل أكثر عدلا. ومن المهم الاعتراف بالنجاحات المحرزة، والتعلم من الأخطاء، وكذلك تحديد المشاريع البديلة التي يمكنها أن تضيف إلى الدخل الناتج عن الزراعة.

١٩ - وينبغي للدعوة إلى تعزيز زيادة الاستثمارات العامة في مجال التنمية الزراعية أن تشدد على النهج التشاركية والقائمة على الحقوق وبناء القدرات وتمكين المجتمعات المحلية وإعمال الحق في الغذاء. ويمكن أن يؤدي تعزيز تدابير مكافحة الاحتكار، وتزايد المنافسة والشفافية في الممارسات المتبعة في الشركات، إلى مقاومة الاتجاه نحو الزيادة في الهيمنة على الأسواق.

٢٠ - ويلزم إصلاح السياسات الزراعية وسياسات التحكم في الموارد التي تقوض السيادة على الأغذية، أو تقدِّم حوافز غير صحيحة تؤدي إلى تردي الموارد أو مفاقمة التغير المناخي، أو تروج للهندسة الوراثية، أو تميز ضد المرأة أو سواها من الفئات الضعيفة.

ثالثا - الأراضي

ألف - القيود

٢١ - تتزايد الصراعات على الأراضي والموارد الطبيعية. ويعيش أكثر من ثلاثة بلايين شخص في المناطق الريفية، ويتعرض معظمهم بشكل متزايد للطرد عنوة من أراضيهم والحرمان من مصادر رزقهم. وأدت إقامة مشاريع التنمية العملاقة كالسدود الضخمة، وغيرها من مشاريع البنى التحتية ومن بينها تلك المرتبطة بالصناعات الاستخراجية والسياحة إلى التشريد القسري للسكان المحليين. وتدمير نسيجهم الاجتماعي وقواعد الموارد التي يعوّلون عليها. ومن المرجح أن تفاقم طفرة الوقود الزراعي الراهنة المشاكل القائمة كالطرد

القسري، وعدم امتلاك الأراضي وتركز ملكيتها في يد قلة من الناس أو تدهور الأراضي. ومن المرجح جدا أن تتزايد الصراعات على الأراضي والموارد الطبيعية مع التغير المناخي.

٢٢ - ويتسبب مزيج من السياسات الوطنية والأوضاع الإطارية الدولية في الدفع بمجتمعات الفلاحين والشعوب الأصلية إلى الفاقة الاقتصادية. ويشمل هذا المزيج عمليات رفع القيود التي تنظم ملكية الأراضي وخصخصتها التي أفضت إلى إعادة تركز ملكية الأراضي؛ وتفكيك الخدمات العامة الريفية وتلك التي دعمت الإنتاج والتسويق على يد منتجين صغار ومتوسطي الحجم؛ وتعزيز التصدير الزراعي القائم على كثافة رأس المال، والمتقدم تكنولوجيا؛ وتحرير التجارة الزراعية وسياسات الأمن الغذائي القائمة على التجارة الدولية.

باء - العقبات

٢٣ - غالبا ما يواجه قادة الحركات الريفية الداخلون في صراعات على الأراضي والموارد الطبيعية الاضطهاد السياسي والتحرش وتهديدات بالموت. ويتعرض بعضهم للقتل. وتصعب ممارسة الحق في إنشاء التنظيمات الجماعية في الكثير من البلدان. كما يتعرض قادة الحركات الاجتماعية بانتظام إلى الاحتجاز التعسفي والقتل. وفي الكثير من المناطق الريفية في العالم، لا تتاح لصغار الملاّك من الفلاحين إمكانية اللجوء إلى القضاء. وحتى لو كان بإمكانهم القيام بذلك، فإن إجراءات المحاكم بطيئة إلى حد لا يمكن معه تحقيق العدالة في الوقت المناسب. وغالبا ما يسفر ضيق سبل لجوء سكان الريف إلى القضاء وما يتمتع به المسؤولون عن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم من سلطة سياسية عن الإفلات من العقاب عن هذه الجرائم.

٢٤ - وتدور معظم الصراعات المسلحة اليوم في المناطق الريفية، وغالبا ما تؤدي هذه الصراعات إلى تشريد السكان والمجتمعات المحلية من أراضيهم التقليدية، وطردهم من أعمالهم وأقاليمهم. وتُستخدم الجماعات شبه العسكرية وقوات الأمن الخاصة التي تحمي مصالح الأقوياء، بشكل متزايد في الصراعات المسلحة ضد المدنيين. وفضلا عن الخسائر في الأرواح وفقدان الأمن بين أسر الفلاحين، هناك آثار واسعة الانتشار وعلى القدر ذاته من البشاعة، تحول دون حصول الأسر الريفية على دخل.

جيم - النهج والسياسات ذات الأولوية

٢٥ - ينبغي أن ينصب استخدام الموارد الطبيعية في المقام الأول على إنتاج الأغذية. ويجب أن يسلّم أي إصلاح زراعي جديد بالوظائف الاجتماعية - البيئية للأراضي والبحار والموارد

الطبيعية في سياق السيادة على الأغذية. وتقوم السيادة على الأغذية على حقوق الإنسان في الحصول على غذاء، وفي تقرير المصير، وعلى حقوق الشعوب الأصلية في أن يكون لها إقليم، وتنطوي السيادة على سياسات إعادة توزيع الموارد الطبيعية والإنتاجية، وضمان إمكانية الحصول عليها على قدم المساواة والتحكم فيها، من جانب كل من المرأة الريفية، والفلاحين، والشعوب الأصلية، والصيادين المحترفين، والعمال الريفيين، والعمال العاطلين عن العمل، والرعاة، والمجتمعات المحلية التي تتعرض للتمييز، كمجتمع داليت، وغيرها من المجتمعات المحلية الريفية. كما تنطوي السيادة على سياسات التنمية الريفية القائمة على الإدارة المستدامة للأراضي، والاستراتيجيات الزراعية الإيكولوجية التي تتمحور حول الفلاحين والأسر العاملة بالزراعة والصيد الحرفي؛ وعلى سياسات تجارية تكافح الإغراق وتصب في صالح سبل كسب الرزق القائمة على تربية الماشية وإنتاج الفلاحين والشعوب الأصلية الموجه إلى الأسواق المحلية والإقليمية والوطنية؛ وتنطوي أيضا على سياسات القطاع الخاص التكميلية مثل الرعاية الصحية، والتعليم والبنى التحتية في الأرياف.

٢٦ - ويشكل الحصول على الأراضي جزءا من الحق في الغذاء الكافي والسكن اللائق. ومن المهم جدا أن تُعتمد سياسات الأراضي والإصلاح الزراعي في إطار حقوق الإنسان الموجهة نحو القضاء على الجوع. والصكوك القانونية مثل التعليقات العامة للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم ٤ بشأن الحق في السكن اللائق، ورقم ٧ بشأن الطرد القسري، ورقم ١٢ بشأن الحق في الغذاء الكافي، وكذلك المبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم الإعمال على مراحل للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني، تقدم توجيهات عن كيفية تنفيذ نهج يحترم حقوق الإنسان في المسائل المتصلة بالأراضي.

٢٧ - ويمكن أن يضع الإصلاح الزراعي حدا للنزوح الجماعي والقسري من الريف إلى المدينة. ويساعد في توفير سبل الحياة الكريمة للجميع ويفضي إلى تنمية اقتصادية تقوم على قاعدة أوسع وتتصف بالشمولية على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية، تعود بالفائدة على أغلبية السكان، كما قد يضع حدا للممارسات غير المستدامة للصيد البحري الوحيد النوع والصناعي الذي يتم بصورة مكثفة. ولا تحتاج البلدان التي تُطلَق عليها تسمية البلدان النامية وحدها إلى الإصلاح الزراعي، بل تحتاجه أيضا البلدان الواقعة في الشمال التي تُطلَق عليها تسمية البلدان المتقدمة. ويجب أن تضطلع الدولة بدور قوي في السياسات المتصلة بالإصلاح الزراعي وإنتاج الأغذية بغية كفالة حقوق مختلف المجتمعات المحلية الريفية.

٢٨ - وقد استبعد تاريخيا مفهوم الإقليم من سياسات الإصلاح الزراعي. وأي إصلاح زراعي لا يمكن أن يكون مقبولا إذا استهدف فقط توزيع الأراضي. ويجب أن يشتمل الإصلاح الزراعي الجديد على ''رؤى عالمية'' لأقاليم المجتمعات المحلية للفلاحين، وغير الملاّك، والشعوب الأصلية، والعمال الريفيين، وصيادي الأسماك، والرعاة البدو، والقبائل، والمنحدرين من أصول أفريقية، والأقليات العرقية، والمشردين، الذين ينتجون الأغذية ويقيمون علاقة قائمة على الاحترام والتناغم مع الأرض، بما فيها المحيطات. ولجميع الشعوب الحق في الحفاظ على علاقاتها الروحية والمادية بأراضيها؛ وامتلاك هياكلها الاجتماعية وتطويرها والتحكم فيها وإعادة بنائها؛ وفي إدارة أراضيها وأقاليمها سياسيا واجتماعيا، بما في ذلك كامل بيئتها، هوائها ومياها وبحارها وكتلها الجليدية الطافية ونباتاتها وحيواناتها وغيرها من الموارد، التي تعاقبت على ملكيتها، أو تولت أمرها، أو انتفعت بها.

٢٩ - وإن المساواة بين الجنسين ضرورية لتحقيق إصلاح زراعي أصيل. ويجب التسليم بالدور الرئيسي للنساء في مجال الزراعة وصيد الأسماك، وفي استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها. وينبغي أن تتمتع النساء بالمساواة الكاملة في الفرص والحقوق في الأرضي والموارد الطبيعية التي تقر بتنوعهن. كما ينبغي تدارك ما تعرضن له من التمييز فيما مضى. وينبغي أن تنفَّذ الإصلاحات الزراعية القائمة على إعادة توزيع الأراضي، من أجل تمكين النساء من الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية والولاية عليها وكفالة تمثيلهن في آليات اتخاذ القرارات على جميع الصعد.

دال - حشد المزيد من الجهود

٣٠ - إن الإجراءات المباشرة التي تأخذ شكل شغل واستعادة الأراضي بشكل سلمي والدفاع الفعلي عن الأراضي والأقاليم والبذور والغابات ومناطق صيد الأسماك والمساكن، وما غير ذلك هي وسائل ضرورية ومشروعة لتحريك الحكومات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وتنفيذ سياسات وبرامج فعالة في مجال الإصلاح الزراعي. وبدون تعبئة الحركات الاجتماعية ومشاركتها الكاملة، لن يكون هناك إصلاح زراعي حقيقي.

٣١ - وليست السيادة على الأغذية مجرد رؤية فحسب، بل إنها أرضية لنضال مشترك يمكِّن الحركات الاجتماعية الريفية والحضرية من مواصلة بناء وحدة في ظل التنوع. ولا بد من إقامة التحالفات مع قطاعات المجتمع الأخرى. فعلى سبيل المثال، يمكن للشباب الاضطلاع بدور مهم في التغيير الاجتماعي عندما تنَّمى قدرتهم، من خلال تعليم يؤدي إلى فهم لحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتنمية المستدامة ومختلف أوجه السلوك العرقي.

رابعا – التنمية الريفية

٣٢ – يعيش خمسة وسبعون في المائة من الفقراء في المناطق الريفية ويعتمدون بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة لكسب رزقهم. ومعظمهم من صغيرات المزارعات اللاتي لا يُعترف عموما بدورهن الكبير في المجال الزراعي ومصالحهن في التنمية الريفية. وفي السنوات الأخيرة، تسببت العولمة الاقتصادية في فهم ضيق للتنمية الريفية اقتصر على النظر إليها من حيث التنمية الاقتصادية وتحرير الأسواق وإيجاد أسواق للتصدير. ويتجاهل هذا التعريف الأبعاد والقيم الاجتماعية والسياسية والثقافية الهامة التي تشكل روح الحياة الريفية وسبل كسب الرزق في الأرياف، وتقدم بدائل للقضاء على الفقر في الأرياف.

ألف – القيود والعقبات

٣٣ – تقوم الاقتصادات الريفية على مجموعة من أنشطة الإعاشة والأنشطة الإنتاجية التي تكملها استراتيجيات قصيرة ومتوسطة الأجل مثل الهجرة والعمل بأجر. وغالبا ما تكون هذه مؤشرات لعمليات التنمية الاستبعادية التي تجبر أضعف الفئات على البحث عن بدائل في أماكن أخرى ولا تُترجَم بالضرورة إلى جهود للحد من الفقر. والسبب في ذلك هو أن سياسات التنمية الريفية يحركها العرض، وليس هناك سوى روابط محدودة بينها وبين سياسات الحد من الفقر والقضاء على الجوع والسياسات التجارية، وتفتقر إلى تنسيق مشترك بين القطاعات.

٣٤ – ويعتمد الفقراء ومصادر رزقهم بشكل مباشر على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ومع ذلك فإن التدهور البيئي للأراضي الهشة والهامشية يهدد بشكل مباشر مصادر رزق ٢٥٠ مليون شخص، كما يعرض في الوقت ذاته بليون شخصا آخر للخطر. ويزيد هذا التهديدات التي تواجه المجتمعات الريفية المحلية ويزيد مواطن ضعفها، ويقلل قدراتها على التكيف في سياق التغير المناخي.

٣٥ – وإدارة الأراضي والموارد الطبيعية أمر جوهري للتنمية الريفية. لكن الفلاحين الفقراء لا يتحكمون في الأراضي والموارد المائية ولا تتاح لهم إمكانية الحصول عليها، كما إن سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية لا تعكس على نحو ملائم التشريعات التي تكفل حصولهم عليها والتحكم فيها. وتبقى حالات عدم التوازن بين الجنسين في ملكية الأراضي بدون حل. وتتصف عمليات إصلاح الأراضي، وإرجاعها إلى أصحابها وإعادة توزيعها بالتعقيد، وهي عمليات بطيئة التنفيذ وعرضة للمحاباة التي تصب عموما في صالح الأقوياء.

٣٦ - والدعم الموجه لإنتاج السلع الغذائية المعدة للتصدير آخذ في التزايد. وقد يزيد هذا من كفاءة بعض القطاعات وقدرتها التنافسية، لكنه لا يركز بالضرورة على مصادر رزق سكان الريف الفقراء واحتياجاتهم. وبالمثل، تؤدي المساعدة التي تركز على تنمية الأسواق ولا تعالج الفقر، إلى تفاقم حالات عدم المساواة القائمة. وقد تؤدي نماذج الإنتاج المتخصصة في عدد محدود من المحاصيل المعدة للتصدير، إلى تقليل مرونة منتجي الأغذية في مواجهة الأوضاع غير المؤاتية في المستقبل ويمكن أن يكون لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي.

٣٧ - وأخفقت خصخصة الخدمات الإرشادية الزراعية وبوجه خاص الخدمات البيطرية في تحسين هذه الخدمات المقدمة إلى المزارعين الذين يعانون من الفقر ويعيشون في مناطق نائية. وتشير الدراسات التي أجرت بشأن الآثار الناجمة عن ذلك إلى أن على المزارعين دفع مبالغ أكبر فالتغطية محدودة لأن توفير الخدمات في المناطق النائية يكون في حالات كثيرة غير مربح، وفرص الحصول على الخدمات الإرشادية ليست متاحة لصغار المزارعين، ولا سيما النساء، مما يعني أنها تخفق في الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

٣٨ - ولا تلبي خيارات البنية التحتية الريفية الاحتياجات العاجلة. وفيما يتعرف بالطاقة كعنصر حيوي للتغلب على الفقر في الريف، فإن الحكومات على ما يبدو تمنح الأولوية للاستثمارات في الشبكة الكهربائية فقط. وعلى الرغم من أن المجال سيفسح لإنشاء شبكات كهربائية في البلدان النامية وتوسيع نطاقها، فإن المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة والمتناثرة نادرا ما تستفيد من الاستثمارات الموجهة نحو خيارات الطاقة التقليدية. وتساق حجج مشابهة بالنسبة لتوفير سبق الحصول على إمدادات المياه للاستخدامات المحلية والإنتاجية ووسائل النقل المناسبة.

٣٩ - ويزداد الاهتمام بتطوير الوقود الزراعي للمساعدة على التنمية الريفية وخفض انبعاثات غازات الدفيئة. ومن الناحية العملية، فإن قيام المؤسسات التجارية الزراعية بتطوير الوقود الإحيائي، والمعروف أيضا بالوقود ا لزراعي، يحتل الأسبقية، ورغم عدم إجراء تحليل متعمق للظروف الزراعية الإيكولوجية والاجتماعية الاقتصادية. وثمة دليل عالمي على حدوث محاولات رئيسية للموازنة بين الخيارات في ما يتعلق بالحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، التي من شأنها أن تؤثر في أسباب عيش الفقراء والحق في الأراضي واستغلال المياه. ولا يمكن للوقود الأحيائي الحالي الذي يجري إنتاجه في مناطق معتدلة أن يحقق سوى وفورات بسيطة من غازات الدفيئة وذلك على حساب مساحات شاسعة من الأراضي مع ما ينجم عن ذلك من آثار على صعيد أسعار الأغذية والتنوع البيولوجي وتلوث المياه وما إلى ذلك. وللوقود الأحيائي الذي ينتج في المناطق المدارية آثار صافية متباينة، لكن العديد

منها (بما في ذلك زيت النخيل) ينطوي حتما على تدمير الغابات المدارية. ويتعين أن تؤخذ في الحسبان التغيرات في استخدامات الأراضي النابعة من إنتاج الوقود الأحيائي.

٤٠ - وظهرت مؤخرا دلائل على المستويين الوطني والدولي على إيلاء اهتمام متزايد للتنمية الريفية والزراعة وشملت زيادة المخصصات التمويلية والاستثمارات. ومن خلال برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا المنبثق عن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا التزمت البلدان بتخصيص نسبة ١٠ في المائة من الميزانيات الوطنية للتنمية المستدامة الزراعية والريفية. ووضعت بعض البلدان ومن بينها كينيا خططا تركز على تمكين المجتمع المحلي والإدارة اللامركزية والسياسات المؤاتية غير أنها تحتاج إلى تمويل ملموس لتنفيذها. وعلى العكس من ذلك، تخصص الكثير من استراتيجيات الدعم القطرية لبلدان دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ نسبا مئوية ضئيلة للأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٤١ - ويزيد تغير المناخ من تأثر النظم الإيكولوجية وسبل كسب العيش والبنية التحتية الأساسية. وربما تصاب نظم الإنتاج المفضلة في سياق التنمية الريفية الراهنة بأضرار شديدة إن لم تهيئ نفسها لمواجهة الاعتبارات المتصلة بتغير المناخ والتكيف في الوقت المناسب.

٤٢ - وتوجه أولويات التجارة الدولية الأسواق المحلية والتنمية الريفية وتتنامى سوق صادرات الموارد الطبيعية الأولية بسبب التنمية في الصين، بينما تتزايد الجهود المبذولة لزيادة فرص الوصول إلى السوق من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. وسيؤثر الاتجاهان في التنمية الريفية وفرص قيام الحكومات بتعزيز تنويع سبل كسب العيش والقدرات التصنيعية الوطنية والقدرة على حماية الأسواق المحلية والإقليمية من المنافسة غير العادلة والقوية.

٤٣ - ولا تزال آراء المجتمع المحلي الريفي لا وجود لها في عمليات وضع السياسات واتخاذ القرارات المتصلة بالتنمية الريفية المستدامة.

باء - النهج والاستراتيجيات ذات الأولوية

٤٤ - يمكن للتنمية التي يحفزها المجتمع المحلي القائمة على تحديد الأولويات واتخاذ القرارات وإدارة الموارد بصورة تشاركية أن تعزز رأس المال الاجتماعي وتسهم في الحد من الفقر في الريف. ويمكن أيضا لسياسات وعمليات التنمية الريفية المدفوعة بالطلب أن تيسر الاستخدام المستدام للمياه والأراضي والغابات والموارد السمكية وأن تحافظ على التنوع البيئي.

٤٥ - وينبغي ضمان سيطرة المزارعين على الأراضي والموارد المائية. وقد اتخذت بعض البلدان مثل إثيوبيا تدابير لكفالة حق المرأة والرجل على السواء في الميراث والأراضي. ويلزم

توافر الدعم لتحسين المؤسسات والقدرات وأنشطة التوعية. وتلزم إرادة سياسية قوية لضمان تنفيذ النهج المتفق عليها دوليا مثل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالحق في الغذاء لمنظمة الأغذية والزراعة. وينبغي أن تطبق إدارة الموارد المائية بصورة شاملة وجامعة للتصدي لاستخدامات المياه المتضاربة والطلبات المتصلة على وجه الخصوص بالزراعة المروية.

٤٦ - وينبغي أن تصل الخدمات الإرشادية إلى المناطق التي هي في أمس الحاجة إليها، وتعتبر البرامج الخاصة للمناطق النائية والقاحلة من قبيل برنامج الأراضي القاحلة أو شبه القاحلة في كينيا وإدماج الخيارات غير الزراعية أمثلة جيدة على هذه الخدمات. ويمثل الإرشاد الموفر في المجتمع المحلي، الذي يعطي نظم وشبكات المعارف التقليدية حقها من التقدير ويدعمها بتوفير التدريب لمقدمي الإرشاد الزراعي المحليين الذين يقدمون خدماتهم إلى إخوانهم المزارعين مباشرة، حلا بديلا يستعان به في المناطق الأشد تأثرا.

٤٧ - وينبغي أن تكون الخيارات المتعلقة بالبنية التحتية والطاقة مناسبة. ويمكن لنظم الطاقة اللامركزية المدارة على المستوى المحلي أن تفيد المناطق الريفية وينبغي النظر فيها جنبا إلى جنب مع الخيارات المتعلقة بشبكة الطاقة. ويلزم بالمثل بشكل ملح وضع استراتيجيات محددة بشأن الكتلة الأحيائية والطاقة المتزلية. وبينما يشكل إنتاج الوقود الأحيائي الذي يخضع للسيطرة المحلية على نطاق صغير خيارا من خيارات الطاقة للمجتمعات المحلية الريفية، فسيستعين إجراء تقييمات شاملة وجامعة للمخاطر والآثار المترتبة على مشاريع إنتاج الوقود الأحيائي على نطاق واسع.

٤٨ - ويلزم أن تعزز التنمية الريفية زيادة القدرة التكيفية لتقليل تأثر المجتمعات المحلية الريفية وزيادة مرونتها. ويلزم إدراج خطط العمل الوطنية للتكيف واستراتيجيات تغير المناخ في استراتيجيات التنمية الريفية. وفي البلدان المعرضة للضرر، ينبغي أن تحلل بيانات المناخ وأن تتاح للمزارعين المحليين على أساس سنوي لإجراء التخطيط المناسب ولإدماجها في أطر السياسة الوطنية.

٤٩ - وينبغي إعادة توجيه أولويات التجارة الدولية. ويمكن أن يتيح وضع المبادئ المتعلقة بالسيادة على الأغذية موضع النفاذ توفير مجموعة مختلفة من الاستراتيجيات للبلدان من شأنها أن تدعم التنمية الريفية الموجهة لصالح الفقراء في سياق التجارة الدولية.

٥٠ - ويمكن لإدماج آليات تقوم على أساس المشاركة في البنية التحتية وتنمية الأسواق مثل التشارك في تحليل سلسلة السوق وتطوير التكنولوجيا المبني على المشاركة أن يتيح للمزارعين مزيدا من الخيارات التكنولوجية وييسر عمليات ابتكارها ويزيد ثقة الفقراء والمهمشين للمشاركة في عملية التخطيط.

خامسا – الجفاف

٥١ – الجفاف سمة طبيعية ومتكررة من سمات المناخ. وهو يصيب كل مكان تقريبا على الرغم من أن صفاته تختلف من منطقة لأخرى. وعليه فإن تعريف الجفاف مسألة صعبة، وتختلف التعاريف تبعا للفروق القائمة بين المناطق والاحتياجات والمنظور التخصصي. فالجفاف، بشكل عام، عبارة عن فترة مطولة تمتد لأشهر أو لسنوات إذ تعاني فيها منطقة ما من نقص حاد في المياه. وبوجه عام يحدث ذلك عندما تقل كثيرا وباستمرار نسبة هطول الأمطار في منطقة ما عن المتوسط. وعلى الرغم من أن حالات الجفاف يمكن أن تستمر لعدة سنوات، فإن الجفاف لو كان قاسيا يمكن أن يسبب ولو كانت مدته قصيرة ضررا وأذى كبيرا للنظام الإيكولوجي وللاقتصاد المحلي ولا سيما في المناطق الرعوية.

٥٢ – وتسبب الجفاف في الفترة بين ١٩٩١ و ٢٠٠٠ في موت ما يزيد على ٢٨٠ ٠٠٠ شخص وفي أضرار بلغت تكلفتها عشرات الملايين من الدولارات. ومن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ أن يرتفع عدد السكان الذين يعيشون في بلدان تندر فيها المياه إلى ما بين بليون واحد و ٢,٤ بليون نسمة مما يمثل تقريبا نسبة ١٣ إلى ٢٠ في المائة من العدد المقدر للسكان في العالم. وتبدو أفريقيا وأجزاء من غربي آسيا في وضع ضعيف للغاية.

٥٣ – ويمكن للاستراتيجيات الملائمة للحد من الجفاف أن تقلل بدرجة كبيرة من تأثيره. وقد يؤدي الجفاف المتكرر أو الطويل الأمد إلى التصحر. وقد تسببت حالات الجفاف المتكررة في منطقة القرن الأفريقي في كوارث خطيرة على الصعيد الإيكولوجي ونجم عنها نقص شديد في الأغذية. وقد زاد من حدة هذه الظاهرة ضعف المؤسسات الرعوية التقليدية.

ألف – النتائج المترتبة على الجفاف

٥٤ – تدل بعض نماذج المناخ على أن تفاوت معدل سقوط الأمطار يتزايد على الأرجح مما يشير إلى حدوث حالات جفاف بشكل أكثر تواترا وشدة. ومعرفة ما إذا كان الجفاف يؤدي إلى حالة طوارئ يتوقف على تأثيره في مجموعة بعينها من السكان. ويتوقف ذلك بدوره على تأثر الإنتاج الغذائي للسكان وبوجه أعم على نظمهم لكسب العيش ومدى استعدادهم للتصدي لتقلبية المناخ.

٥٥ – ويعد الجفاف، المقترن بتدني النمو الاقتصادي من السيناريوهات الشائعة في مناطق الأراضي الجافة. ولا تزال اقتصادات كثيرة من البلدان الأفريقية تعتمد اعتمادا شديدا على الزراعة والحياة الرعوية. ويمكن أن يتسبب أي خلل في الاقتصاد القائم على الزراعة/الرعي في

صدمات تؤثر في نظام بأكمله، وتؤثر في الأسواق وهياكل الأسعار. وفي الأجل المتوسط يمكن أن تؤثر سلبا في ميزان المدفوعات. ويمكن أن يصيب الاقتصادات الوطنية انتكاس، وقد تتأثر حتى المستويات الدنيا من التنمية. ويصبح من الصعب التصدي لما ينتج عن ذلك من انعدام الأمن الغذائي، وتتفاقم المشكلة بسبب حالات الجفاف المتزايد. ويتعين بناء على ذلك النظر في عوامل أخرى غير الجفاف عند بحث أسباب ونتائج تقلبية المناخ ولا سيما في البلدان النامية.

٥٦ - والجفاف هو السبب الرئيسي في انعدام الأمن الغذائي لكن المناخ السياسي والسياسات والممارسات الوطنية والإقليمية للتنمية الزراعية والريفية، وحالة إدارة مستجمعات الأمطار والمسائل الصحية ومسائل التغذية تؤثر ضمن مسائل أخرى في مدى تسبب الجفاف في وقوع أزمات.

٥٧ - وتصبح المشكلة معقدة على وجه الخصوص لأن المسألة التي يلزم التصدي لها لا تقتصر على الافتقار إلى الغذاء فحسب بل تصبح مسألة الاستحقاق الغذائي؛ وبعبارة أخرى مسألة عدم توافر القدرات من قبيل إدرار الدخل الذي يتيح للأفراد إنتاج الغذاء أو الحصول عليه. وتوجد عوامل كثيرة تؤثر في القدرات مثل تدهور قوة العمل المحتملة من حيث الكم و/أو الكيف بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وحتى إذا كانت قوة العمل متاحة فقد لا تخصص لإنتاج الغذاء لأنه قد يكون من المغري أكثر على مستوى الأسر المعيشية الخروج من الاقتصاد الريفي سعيا للحصول على فرص أخرى. وقد يعزى ذلك إلى تدني أسعار الغذاء بشكل مصطنع بسبب استيراد محاصيل مدعمة من البلدان المتقدمة. وتنقل هذه العملية بطريقة انتقائية الأشخاص الأكثر مقدرة من الاقتصاد الريفي لكنها قد تحسن شبكات الأمان الاجتماعي عن طريق التحويلات وتنوع مصادر الدخل. وستتأثر فئات السكان الأكثر تعرضا لآثار الجفاف بشكل غير متناسب. وبناء على ذلك، فإن استراتيجية التخفيف من حدة الجفاف يجب أن تحدد فئات الأشخاص الأكثر تضررا وأن تبين أسباب تضررهم وأن تميز بين العوامل التي يمكن معالجتها على الآجال القصير والمتوسط والطويل وأن تدمج الإجراءات في خطة إنمائية أوسع نطاقا.

٥٨ - وفي عام ٢٠٠٥، شهدت أجزاء من حوض الأمازون أسوأ حالات جفاف على مدى ١٠٠ عام. وتظهر البحوث أن الغابة بشكلها الحالي لا يمكن أن تصمد سوى لثلاث سنوات من الجفاف. وتبين هذه المعلومة الحقيقية، بالاقتران مع آثار إزالة الغابات على المناخ الإقليمي، أن الغابات الاستوائية تسير نحو النقطة الحاسمة التي تبدأ فيها بلا هوادة في الاحتضار مع ما لهذه الكارثة من عواقب على المناخ في العالم.

٥٩ - وفترات الجفاف مضاعفات كثيرة بيئية واقتصادية واجتماعية تشمل مرض الماشية وموتها وتدهور غلات المحاصيل، وحرائق الغابات، والتصحر، والعواصف الترابية (عندما يصيب الجفاف منطقة تعاني من التصحر والتحات)، وسوق التغذية والاجتفاف وما يتصل بذلك من أمراض، والمجاعة بسبب الافتقار إلى مياه الري، والاضطرابات الاجتماعية، والهجرة الجماعية التي تؤدي إلى وجود مشردين داخليا ولاجئين دوليا، والتنازع على الموارد الطبيعية بما في ذلك الماء والغذاء، وانخفاض إنتاج الكهرباء بسبب عدم توافر المبردات بما يكفي، وزيادة حوادث لدغ الأفاعي.

٦٠ - وتختلف الآثار بحسب درجة الضعف. فمزارعو الكفاف والمجتمعات الرعوية أكثر عرضة للهجرة خلال فترات الجفاف لأنه ليس لديهم مصادر أغذية وأعلاف بديلة. والمناطق التي يقطنها مزارعو الكفاف والرعاة تتعرض لذلك أكثر من غيرها لمجاعات ناتجة عن الجفاف. وينذر، إذا لم يكن مستحيلا، أن يكون الجفاف السبب الوحيد لحدوث المجاعة؛ فالعوامل الاجتماعية - السياسية، كانتشار الفقر المدقع، لها دور رئيسي فيها. ويمكن للجفاف أن يقلل من جودة المياه أيضا، حيث أن انخفاض تدفقات المياه تقلل من درجة تخفيف الملوثات ويزيد من درجة تلوث مصادر المياه المتبقية.

باء - إستراتيجيات الحد من آثار الجفاف

٦١ - يتوقف نطاق الحد من آثار الجفاف على الحالة والمستوى. وبينما يؤثر الجفاف على البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، تتفاوت القدرات على الحد من آثاره تفاوتا كبيرا. فالبلدان المتقدمة يمكنها الاستثمار في أنظمة للحد من الجفاف وهي تملك أطرا مؤسسية قوية توفر تأمينا جماعيا تكفل مواجهة حالات الجفاف بصورة فعالة. ولا تعتمد سبل كسب العيش لغالبية السكان بصورة مباشرة على كمية الأمطار أو على حالة البيئة على المدى القصير. وعلاوة على ذلك، يتيح الثراء النسبي للاقتصاد الحضري تقديم إعانات لسكان الأرياف عند الضرورة. أما في البلدان النامية فيندر ذلك؛ حيث تعتمد نسبة كبيرة من سكان المناطق الجافة بصورة مباشرة على قاعدة الموارد الطبيعة المتدهورة غالبا، وعادة ما تفتقر إلى البدائل ولا تملك شبكات ضمان اجتماعي كافية لكفالة أمنها الغذائي.

٦٢ - ونورد أدناه الاستراتيجيات التي قد تحد من آثار الجفاف:

(أ) رصد الجفاف وتقديم المعلومات في هذا الصدد - من شأن المراقبة المستمرة لمستويات هطول الأمطار ومقارنتها بالمستويات الحالية لاستخدام المياه أن تساعد على منع حالات الجفاف التي يتسبب فيها الإنسان. والرصد الدقيق لمستويات الرطوبة قد يساعد أيضا

في التنبؤ بتزايد مخاطر اندلاع حرائق الغابات. يجب إبلاغ السكان المحليين بهذه المعلومات بطريقة فعالة؛

(ب) استخدام الأراضي – يمكن للتخطيط الدقيق لتناوب المحاصيل أن يساعد على التقليل من تحات التربة ويتيح للمزارعين زراعة محاصيل تحتاج لكميات أقل من الماء في سنوات الجفاف النسبي؛

(ج) الزراعة القائمة على الحفظ – يمكن لإدارة المياه المختزنة في التربة الرطبة، المعروفة بالمياه الخضراء، في المناطق البعلية؛

(د) تجميع مياه الأمطار – يمكن جمع مياه الأمطار من على الأسطح أو باستخدام مستجمعات أخرى مناسبة وتخزينها؛

(هـ) إعادة تدوير المياه – يمكن إعادة استخدام مياه المجاري بعد معالجتها وتنقيتها؛

(و) تقييد استخدام المياه – يمكن تنظيم استخدام المياه (ولا سيما الاستخدامات خارج المترل) وتركيب أجهزة لحفظ المياه في المنازل؛

(ز) استمطار السحب – هي تقنية اصطناعية تستخدم في حفز هطول الأمطار.

٦٣ – ومن المهم جداً أيضا تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (انظر الفرع السادس أدناه)، وهي الصك القانوني الدولي الرئيسي لمعالجة تدهور التربة والجفاف والتصحر.

سادساً – التصحر

٦٤ – يُعرّف التصحر بأنه تدهور التربة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل متنوعة منها التغيرات المناخية والأنشطة البشرية وبأنه تقلص أو فقدان الإنتاجية البيولوجية أو الاقتصادية للأراضي الجافة[٨]. ويعتبر التصحر مشكلة بيئية وإنمائية معا، تؤثر بصورة مباشرة على نحو ٢٥٠ مليون نسمة على مستوى العالم.

٦٥ – وأكثر من يتأثر بتغير المناخ هم الفئات الضعيفة من السكان بمن فيهم المزارعون والمجتمعات الرعوية والزراعية والرعاة الذين يقطنون بعض أكثر مناطق العالم جفافا. ويجب

(٨) انظر *Ecosystems and Human Well-being: Desertification Synthesis*: تقرير عن تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، ٢٠٠٥، معهد الموارد العالمية، واشنطن العاصمة.

التركيز على استكشاف ما ينطوي على ذلك من آثار وضعف، وما يترتب على التكيف في المناطق الجافة بالنسبة لمختلف القطاعات وكيفية بناء القدرة على المواجهة. وتعتبر الآليات الدولية المتعلقة بالتكيف هامة، بالإضافة إلى متطلبات إنمائية أخرى مثل الحد من الفقر والحد من أخطار الكوارث.

ألف – القيود

٦٦ – التصحر ظاهرة غير مفهومة على نطاق واسع. وفي الواقع، فإنها عادة ما تفهم خطأ على أنها توسع الصحارى نتيجة لعوامل طبيعية أو بشرية، وأنها لا تحدث إلا في المناطق الصحراوية. وهذا فهم محدود للغاية ويميل إلى التركيز على الجوانب الطبيعية للمشكلة ويقلل من التركيز على أسبابها البشرية ونتائجها على البشر. ويؤدي سوء الفهم أيضاً إلى صعوبة قياس نطاق المشكلة وآثارها.

٦٧ – وهناك نقص واضح في استثمارات الحكومات والجهات المانحة في المناطق الجافة حيث ينظر لتلك المناطق على أنها فقيرة من حيث التنوع البيولوجي ولا يقطنها عادة إلا سكان فقراء ومهمشون. وبصورة مشابهة فإن مساهمة الأراضي الجافة في الاقتصاد الوطني ليست مفهومة بصورة جيدة. وعلاوة على ذلك، فطالما نظر إلى مشكلة التصحر على أنها مشكلة قاصرة على الجنوب. ولكن نتائج التغير في المناخ وتزايد أعداد المهاجرين من المناطق الجافة في أفريقيا إلى البلدان الأوروبية أجبر الحكومات في الشمال على الاعتراف بتأثيرات التصحر. ومن الضروري توفير بيانات تبين للحكومات والجهات المانحة في الشمال نتائج التصحر على أمن بلدانها واقتصاداتها.

باء – العقبات

٦٨ – سيؤدي تزايد عدم الاستقرار المناخي إلى زيادة ضعف سكان الأرياف من ناحية إنتاج الأغذية والمأوى والحصول على المياه، كما سيؤدي إلى زيادة التحديات التي تواجه الأنشطة الإنمائية. ولربما أصبحت البيانات التي جُمعت حول المناطق الجافة قديمة، وأصبحت هناك جوانب جديدة للحالة تتطلب إعادة النظر في خطط التنمية والطوارئ. ومن هنا، فإن تغير المناخ يمثل عقبة رئيسية أمام تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

جيم – النهج والإستراتيجيات ذات الأولوية

٦٩ – يجب إبراز قيمة المناطق الجافة وأهميتها من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويجب الحصول على بيانات وتوفيرها لصانعي القرارات عن قيمة المناطق الجافة من حيث الإنتاج الزراعي والإنتاج الحيواني والسياحة على سبيل المثال[٩]. ويجب تقدير قيمة الخدمات البيئية التي تقدمها المناطق الجافة بصورة مناسبة، كما يجب الاعتراف بأهميتها من ناحية التنوع البيولوجي. ويجب أيضاً احترام حقوق مربي المواشي واحترام الدور الذي يؤديه الرعاة وإعطاؤهم حق قدرهم.

٧٠ – ويجب النظر بجدية في دور التصحر في تغير المناخ ونتائج تغير المناخ على المناطق الجافة واتخاذ إجراءات بخصوص ذلك. ويجب الإقرار بما لتدهور الأراضي من دور في زيادة المنازعات بين المزارعين والرعاة. ويجب ضمان إمكانية الحصول على الأراضي وملكية الموارد الطبيعية بما يكفل السيطرة المحلية على العوامل الحيوية لكسب المعيشة. ويجب معالجة مسألة تهميش سكان المناطق الجافة. وأخيرا، يجب إجراء دراسة شاملة للتكاليف المترتبة على اتخاذ إجراءات لمنع تدهور التربة في المناطق الجافة[١٠].

٧١ – وستمكن زيادة التعاون بين جميع الجهات الفاعلة المشتركة في المشاريع الإنمائية في المناطق الجافة، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات فيها، من مكافحة تدهور التربة بكفاءة. وتتمثل الخطوة الأولى في تحديد مختلف الجهات الفاعلة وأنشطتها وتتبع تدفق الأموال المستثمرة في المناطق الجافة وتحديد الأنشطة في مجال مكافحة التصحر. ويجب استخدام إعلان باريس بشأن فعالية المعونة للضغط على حكومات البلدان المتضررة لإدماج مسائل التصحر في صميم الخطط الإنمائية الوطنية وزيادة الاستثمار فيها بصورة كبيرة.

٧٢ – ونظرا لتقلبات المناخ المتزايدة، يجب تركيز الأنشطة على تعزيز قدرات التكيف المحلية، بما فيها استخدام المعارف الشعبية، ودعم أنماط الحياة الرعوية القادرة على التكيف مع البيئة القاسية والتي غالبا ما تتضمن توفير حلول محلية لعكس اتجاه تدهور التربة. وهناك نُهج أخرى منها قيام المزارعين المحليين بتشجيع أنواع الأشجار التي تتجدد بصورة طبيعية، واعتماد أنظمة متكاملة لإنتاج المحاصيل (بما في ذلك زراعة المحاصيل المتكيفة مع الأراضي الجافة)، وإنشاء سوق تكفل استدامة منتجات الأراضي الجافة وطرحها بأسعار منصفة،

---

(٩) وهذا ما يقوم به الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية على سبيل المثال.

(١٠) بدأت اللجنة العلمية الفرنسية في إجراء تقييم للتكاليف الاقتصادية للتقاعس عن اتخاذ الإجراءات بشأن مكافحة التصحر (انظر الموقع: http://www.csf-desertification.org/dossier/dossier2_5.php).

وإقامة برامج للائتمان البالغ الصغر وخاصة تلك التي تستهدف النساء، وزيادة كفاءة استخدام المياه، واعتماد نهج يستند إلى الحقوق في مسألة الحصول على الأغذية والأراضي والمياه. وينبغي أيضاً معالجة سياسات اللامركزية والحقوق في الأراضي معالجة سليمة.

٧٣ - ويجب تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها الصك القانوني الدولي الرئيسي لمعالجة تدهور التربة والجفاف والتصحر. فقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وصدق عليها ١٩٠ بلدا، وتتيح فرصة بالنسبة للحكومات لتبني إصلاحات في هذا الشأن.

دال - حشد المزيد من الجهود

٧٤ - لم تحظ مسألة التصحر بالاهتمام إلى حد ما، وكان ينظر إليها بمعزل عن المسائل الأخرى. وكانت الاستثمارات في أنشطة الأراضي الجافة، مثل إدارة المياه والأراضي ومبادرات تنمية الحياة الرعوية وحماية الأنظمة الإيكولوجية للسافانا قليلة للغاية ومتفاوتة. ومن الأمور الحاسمة العمل في مجال التوعية والمعلومات وضرورة إشراك الحكومات والمانحين في هذه المسألة. ويتعين على منظمات المجتمع المدني بما فيها منظمات المزارعين والرعاة والمنظمات النسائية تنسيق جهودها وممارسة ضغوط سياسية كافية على السلطات الإقليمية والوطنية.

٧٥ - وهناك خطر واضح يتمثل في أن الضغوط القوية التي تمارس من أجل بذل جهود استثنائية لمكافحة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن تدمير الغابات والأراضي الرطبة، قد تؤدي إلى تحويل معظم الأموال المتاحة لإدارة الأراضي والنظام الإيكولوجي نحو الغابات الرطبة، مما سيخفض أكثر الموارد المتاحة لإدارة الأراضي الجافة والأنشطة الإنمائية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

٧٦ - أما فيما يتعلق باتفاقية تغير المناخ، فيمكن حشد المزيد من الجهود نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية العشرية الجديدة. ويتيح انعقاد الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة فرصة بالنسبة للمجتمع المدني لتوحيد الجهود وتنفيذ الأنشطة التي تغطيها اتفاقيات ريو. ويمكن استغلال أوجه القلق بشأن تغير المناخ في زيادة التركيز على أنشطة مكافحة التصحر والاهتمام بها حيث أن تلك الظاهرة تحدث في مناطق سكانها عرضة إلى درجة كبيرة لآثار تغير المناخ. وتعتبر التكنولوجيات المحسنة وأفضل الممارسات، كالكهربة بالطاقة الشمسية، استثمارات مهمة سواء على صعيد التنمية في المناطق الجافة أو على صعيد التخفيف من آثار تغير المناخ.

٧٧ - ومن أجل زيادة مشاركة الأفراد في هذه المسألة، فيجب إحداث تغيير في طريقة فهمهم لظاهرة التصحر والأراضي الجافة وطريقة نظرهم إليها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال نشر قصص النجاحات وأفضل الممارسات ولا سيما تلك القصص التي يحكيها الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في المناطق الجافة.

سابعا - المياه والصرف الصحي

ألف - تقييم التقدم المحرز

٧٨ - هناك أزمة مياه وصرف صحي[١١] عالمية تؤثر على أكثر فئات المجتمع ضعفاً ولا سيما النساء والأطفال. وتعطي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الأولوية في استخدام المياه لسد الاحتياجات الإنسانية الأساسية، ومع ذلك فإن الموارد المائية المتاحة لا تزال تتناقص نتيجة الإفراط في سحب المياه السطحية والجوفية والتلوث، ويضاف إلى ذلك تناقص كميات الأمطار وتزايد التبخر الناتج عن تغير المناخ[١٢]. وعلى المستوى العالمي، هناك تراجع في كميات مياه الشرب المتوفرة ونوعيتها. وتشير توقعات الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥، سيعيش ١,٨ بليون نسمة في مناطق تندر فيها المياه، وأن ثلثي سكان العالم سيعيشون في مناطق يشتد فيها الطلب على المياه[١٣]. وسيؤثر ذلك على المجتمع بجميع جوانبه وخاصة تلك المتعلقة بالزراعة التي تستخدم ٨٠ في المائة من موارد المياه المتاحة.

٧٩ - والتقدم في مجال المرافق الصحية بطيء للغاية. ولن يتحقق الهدف الدولي المتمثل في تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا تتوفر لهم مرافق الصرف الصحي بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥؛ فعدد البلدان البعيدة عن تحقيق ذلك الهدف على مستوى العالم هو ٧٤ بلدا، ولن تحقق بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذلك الهدف إلا في عام ٢٠٧٦ على أقل تقدير.

٨٠ - وعلى الرغم من تحقيق تقدم على مستوى العالم في مجال الحصول على مياه الشرب، إلا أن مشروع الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أشار في عام ٢٠٠٦ إلى بوادر تراجع ذلك التوجه وإلى وجود تباين هائل بين الأقاليم. فمعدلات التغطية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي الأدنى، حيث تصل إلى نحو ٥٦ في

---

(١١) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٦: ما وراء الندرة: السلطة والفقر وأزمة المياه العالمية.

(١٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير الرابع لتوقعات البيئة العالمية، ٢٠٠٧.

(١٣) المرجع نفسه.

المائة من السكان. ويصعب توفير المياه ومرافق الصرف الصحي للفقراء في المناطق الحضرية بسبب كثافة السكان والتلوث ونظام حيازة الأراضي والأطر المؤسسية المعقدة.

باء – القيود والعقبات

٨١ – يعاني قطاع المياه والصرف الصحي من انخفاض مزمن في الاستثمار ومن إهمال سياسي. ولم يتمكن الاستثمار من مواكبة الزيادات في المعونة عموما. ولم يحظ القطاع بالاعتراف المناسب بأنه قطاع أساسي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في مجالي الصحة والتعليم[١٤]. ففي مالي مثلا، تكاد ميزانية المعونة المقدمة للصحة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ تكون ضعف ميزانية المعونة المقدمة للمياه[١٥]، وفي ملاوي، كانت ميزانية الصحة أكبر بمقدار ١٥ ضعفا عن ميزانية قطاع المياه. علاوة على ذلك، لا تضع الجهات المانحة أشد الدول فقرا في سلم أولوياتها. ومن بين الدول العشر الأوائل المتلقية للمعونة لهذا القطاع في عام ٢٠٠٥، كان اثنان منها فقط وهما، بنغلاديش ونيجيريا، من البلدان ذات الدخل المنخفض.

٨٢ – ويجب تعزيز المسؤولية الجماعية الدولية والعمل المنسق بدرجة أكبر. وتشكل مبادرة الأمم المتحدة لموارد المياه خطوة في اتجاه نهج أكثر تماسكا. وتقدم مبادرة المياه للاتحاد الأوروبي منبرا لتضافر الجهات المانحة داخل الاتحاد الأوروبي، إلاّ أن تأثيرها كان أقل بسبب ضعف الإرادة السياسية. ويعد تقرير الرصد العالمي السنوي الذي تصدره منظمة الصحة العالمية خطوة إيجابية، إلاّ أنه من الأهمية بمكان ضمان ألاّ يكون ذلك مجرد ممارسة اتبعت لمرة واحدة وأن تستخدم نتائجها لإحداث تغيير حقيقي.

٨٣ – ولحكومات البلدان النامية دور أساسي في تسريع وتيرة التقدم. ويمثل الإنفاق الوطني العام على المياه والصرف الصحي عادة أقل من ٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[١٦]. ومع أن مسألتي المياه والصرف الصحي بدأتا تظهران كموضوع أساسي في استراتيجيات

---

(١٤) في البلدان التي تسجل معدلات مرتفعة لوفيات الأطفال، يتسبب الإسهال في وفيات للأطفال دون سن الخامسة يفوق عددها أي سبب آخر للوفاة – أكثر من الالتهاب الرئوي وأكثر من الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز مجتمعة. وفي نيجيريا، يسحب الآباء بناتهم من المدرسة لأنهن يضطررن إلى التبرز في العراء. وفي أوغندا، أشارت ٩٤ في المائة من الفتيات إلى تعرضهن إلى مشاكل في المدرسة خلال فترة الدورة الشهرية، وأشارت ٦١ في المائة إلى أنهن لا يتوجهن إلى المدرسة خلال تلك الفترة.

(١٥) WaterAid, “Global cause and effect”.

(١٦) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه.

الحد من الفقر، فإن ذلك لا يُترجم بالضرورة إلى ميزانيات وطنية، لا تكفل هي ذاتها بالضرورة الإنفاق الفعلي.

٨٤ - حدد الفقراء الذين اشتركوا في تقييمات الفقر المياه والصرف الصحي باستمرار كأولويتين، إلا أن استجابة الجهات المانحة والحكومات الوطنية لا تزال ضعيفة. وتعاني بلدان عديدة نتيجة لانهيار أو تخلف في تطور العقود الاجتماعية بين الدولة والمواطنين، مما يؤدي إلى حدوث فجوة في المساءلة، ويسمح باستمرار الفساد.

٨٥ - ولا تحظى مسألة الصرف الصحي بالاهتمام. وقدّرت الشراكة العالمية للمياه في عام ٢٠٠٠ أنه ينفق على المرافق الصحية في البلدان النامية مليار دولار فقط بالمقارنة مع ١٣ مليار دولار تنفق على المياه[١٧]. والصرف الصحي في أزمة بسبب غياب الإرادة السياسية على الصعيدين الوطني والعالمي. وهذا القطاع في فوضى - إذ غالبا ما تتقاسم إدارات حكومية غير قادرة على العمل ككتلة متماسكة في هذا المجال، مسؤولية المرافق الصحية.

٨٦ - أما العقبات الأخرى التي تقف في وجه التقدم فتشمل المعلومات غير الدقيقة التي تعرقل تقييم حجم الاحتياجات، والارتباك بشأن النهج التي ينبغي اتباعها والميل إلى التقليل من أهمية التغيرات السلوكية المطلوبة. وثمة تصور محدود بأن الصرف الصحي عبارة عن توفير مرافق دورات المياه فقط. وينبغي أن توّجه الموارد لمعالجة العوائق الرئيسية بدلا من إنفاقها على بناء مراحيض مدعومة.

٨٧ - ويتعرض التقدم إلى مزيد من العراقيل نتيجة محدودية إمكانية اختيار التكنولوجيات وتوافرها وكفايتها وضوابطها ومعاييرها التي يتم الترويج لها كجزء من النهج السائد القائم على تقديم الخدمات وسياسات القطاع الخاص.

٨٨ - ولا يولى الاهتمام الكافي لتنفيذ إدارة موارد المياه التي تتعرقل نتيجة القيود التي تفرضها الحواجز المؤسسية والعلمية والسلوكية الكبيرة على تكامل تنفيذ سياسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وعلاوة على ذلك، يبذل السياسيون أقصى ما في وسعهم للتصدي للطابع التكنوقراطي للإدارة المتكاملة لموارد المياه.

---

(١٧) الشراكة العالمية للمياه، ''إطار للعمل'' (٢٠٠٠).

جيم - النهج والاستراتيجيات ذات الأولوية

٨٩ - تشير تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ إلى أنه يتعين مضاعفة المعونة الدولية المقدمة إلى قطاع المياه والصرف الصحي، وأنه يتعين على الجهات المانحة أن تعيد التوازن في استثماراتها من القطاعات لدمج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في استراتيجيات الصحة والتعليم وغيرها من استراتيجيات التنمية في المناطق الحضرية والريفية ذات الصلة. وكان ينبغي للحكومات أن تدمج استراتيجيات الاستثمار بالنسبة للخدمات الأساسية التي تسلم بالطابع المترابط للصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي. وينبغي توجيه المعونة إلى البلدان التي هي في أمس الحاجة إليها، وينبغي للجهات المانحة أن تعمل مع الحكومات لكفالة تمويل جميع الخطط الوطنية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي تمويلا كاملا.

٩٠ - وبما أن معظم الاستثمارات في هذا القطاع تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية، فإنه ينبغي إعلامها دائماً بواسطة تقييمات الفقر والأثر الاجتماعي الشاملة.

٩١ - ويجب تعزيز التنسيق الدولي. وتحتاج مبادرات مثل مبادرة المياه للأمم المتحدة، ومبادرة المياه للاتحاد الأوروبي وتقرير الرصد العالمي السنوي الصادر عن منظمة الصحة العالمية إلى دعم مالي مناسب، ووضع أهداف واضحة للتنفيذ. وينبغي الربط بين المبادرات القائمة بشكل فعال للاستفادة المثلى من الموارد المحدودة. كما إن وضع خطة عمل عالمية للمياه والمرافق الصحية، تحدد استراتيجية شاملة لكفالة التقدم تقوم برصدها إحدى أفرقة العمل العالمية، لهي جديرة بالبحث بجدية.

٩٢ - ويجب أن تتضافر السياسات على الصعيد الوطني. ويتعين على الوزارة المسؤولة عن المياه والصرف الصحي أن تقود وضع خطط استثماريه وأن تتحرك نحو نهج قطاعي شامل. ويتعزز التنسيق بين الجهات المانحة من خلال بذل جهود من هذا القبيل من بينها بعض الأمثلة الممتازة من بنغلاديش وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ونظرا للاتجاه نحو اللامركزية الإدارية، وزيادة دور الحكومات المحلية في إدارة المياه وخدمات الصرف الصحي، ينبغي استيعاب الدروس المستفادة من الحملات الحكومية المحلية وتعزيزها[١٨].

٩٣ - ويحتاج الفقراء إلى الفرص والآليات التي تتيح لهم مساءلة حكوماتهم ومقدمي الخدمات. ويجب أن تخضع الحكومات ومقدمو الخدمات للمساءلة أمام الناس الذين يخدمونهم، وخاصة الفقراء منهم. وتقوم المنظمات غير الحكومية بدور هام في تمكين المجتمع

(١٨) تشمل هذه الجهود تلك المبذولة في إطار حملة المياه التي يشنها المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية وجهود اللجنة المتحدة للمدن والحكومات المحلية المعنية بالمياه والصرف الصحي، وجهود رابطات الحكم المحلي الوطنية.

المدني من خلال بناء القدرات، ودعم مشاركة المواطنين في الحوار الجاري، والتخطيط واتخاذ القرار والتفاوض.

٩٤ - وقد ورد الحق في الحصول على المياه والصرف الصحي في التعليق العام رقم ١٥ على المادة ١١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأكدت مجلس حقوق الإنسان[١٩] ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠٠٧. ومن شأن إدراج الحق في الحصول على المياه والصرف الصحي في القوانين الوطنية، مدعوما بخطط محددة يمكن قياسها، أن يؤدي إلى المساءلة وبناء الإرادة السياسية. وعندها يصبح الوصول إلى المياه الآمنة والصرف الصحي بأسعار معقولة حق يستطيع جميع الناس، بمن فيهم النساء والأطفال والفقراء والمهمشين، التحلق حوله. إلا أنه حتى عندما يكون الحق في الحصول على المياه معترف به قانونا، فإن الفقراء ربما يظلون بحاجة إلى الوصول إلى العدالة من أجل حمايتهم من أي توقف غير مشروع في الخدمات.

٩٥ - وتؤدي الشمولية والتعبئة الاجتماعية إلى إقامة شراكات فعالة. ويسفر التغيير من النهج التقليدي القائم على تقديم الخدمات إلى نهج استيعاب مطالب وأصوات الفقراء عن رفع مستوى النهج الناجعة والمستدامة والموّجهة التي غالبا ما تكون أرخص وتقوم على مشاركة المجتمع المحلي، وتسهم أيضا في بناء المساءلة والفعالية. ومبادرة المياه مياهك في بوليفيا، والعمل مع المجلس البلدي في كيتالي بكينيا هي أمثلة على تلك النهج. ويتطلب هذا تغييرات كبيرة في الطريقة التي يعمل بها مقدمو الخدمات والحكومات والمستثمرون، إلا أنه توجد أمثلة جيدة في العالم النامي.

٩٦ - ويتعين اتباع نهج تضافري إزاء مسائل الصرف الصحي ويجب التوقف عن إهمال المرافق الصحية. وتعد السنغال مثالا يحتذى به في عام ٢٠٠٤ عندما أصبحت أول بلد يقيم وزارة للوقاية والنظافة الصحية العامة والمرافق الصحية، لتنسيق نشاط القطاع. وتحفّز السنة الدولية للصرف الصحي التي أعلنتها الأمم المتحدة الإرادة السياسية الإيجابية. ويضطلع المجتمع المدني بدور في التعبئة. ففي بنغلاديش، أدت حملة الصرف الصحي الشامل بقيادة المجتمع المحلي إلى تغيير الإرادة السياسية للحكومة التي أقرّت بالحق في المياه والصرف الصحي ووافقت على تقديم تمويل لبلوغ الهدف المتعلق بأن تكون التغطية بالصرف الصحي مائة في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وازدادت إقامة مرافق الصرف الصحي في بنغلاديش من نسبة ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٣ إلى نسبة ٨١ في المائة في عام ٢٠٠٦ ويؤدي البلد دورا قياديا في المنطقة.

---

(١٩) مقرر مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ١٠٤/٢ عن حقوق الإنسان والحصول على المياه.

٩٧ - وفي حين تدعو الحاجة إلى إقامة بنى تحتية جديدة لتحقيق الأهداف، ينبغي إيلاء أهمية مساوية للاستثمار في إصلاح وصيانة البنية التحتية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يجب الإقرار على نطاق أوسع بمساهمة تكنولوجيات المياه والصرف الصحي في بلوغ أهداف إنمائية أخرى. ومن بين الأمثلة على النهج التكنولوجية البسيطة ذات الأثر الواسع إقامة السدود الرملية التي أقامها المجتمع المحلي في السودان كنهج لحل الصراع، ومستجمعات مياه الأمطار لكفالة الأمن الغذائي والتمكين التي قامت بها بنجاح حركة الماء من أجل الغذاء في جنوب أفريقيا، وإقامة دورات مياه في المدارس لتلبية احتياجات كل جنس على حدة في الهند وإفريقيا وأثر ذلك على دوام الفتيات في المدارس، وزراعة المصاطب في المناطق القاحلة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية بغية تحسين استخدام موارد المياه الشحيحة، وتوليد الكهرباء من المحطات الكهرمائية الصغيرة، والمبادرات الأكثر تكاملا مثل مشروع نيامارييرا المتكامل للمياه في زمبابوي.

٩٨ - ويجب وضع سياسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه موضع التنفيذ. ولا يزال أمام خرائط الطريق لوضع خطط وتنفيذها شوط بعيد. إذ تحتاج جميع أحواض الأنهار ومستجمعات المياه إلى خطة للإدارة المتكاملة لموارد المياه تمكّن المجتمعات المدنية والفقراء من المساهمة في الإدارة الرشيدة للمياه مما يعطي الطلب على المياه أولوية. ويجب وضع مبادئ ومعايير وطنية لتوزيع المياه بين المستخدمين المتنافسين. وثمة حاجة إلى تعميق فهم الطرق المستخدمة في قياس استخدام موارد المياه المستدامة، مثل تقديرات كميات المياه المستخدمة في مختلف الاستخدامات وكمية المياه الافتراضية التي كان سيتم استخدامها لإنتاج السلع المستوردة والنظر في خصائص هيدرولوجيا الأنهار.

٩٩ - وتقرّ الإصلاحات التي أجريت مؤخرا في مجال المياه في جنوب أفريقيا وكينيا والمكسيك و نيكاراغوا بالاحتياجات البيئية والاجتماعية للأنهار وتشمل مخصصات جديدة وأنظمة حقوق لإدارة موارد المياه وإدماج مستخدمي المياه. وتحاول بلدان أخرى، من بينها غواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس، إصلاح قوانينها المتعلقة بالمياه.

دال - تحديات المستقبل

١٠٠ - فيما يلي التحديات الناشئة والمستقبلية المحددة:

(أ) **تغير المناخ**. تعد المياه أساس التكيف مع تغير المناخ، وينبغي أن نركّز على إدارة المياه الجوفية والسطحية، والعمل على مستوى المجتمعات المحلية لبناء القدرات للتصدي للفيضانات والجفاف. ويعتبر تجميع مياه الأمطار ممكنا في المناطق التي تعاني من ضغوط على المياه وينبغي إدماجها في صلب السياسات الوطنية والإقليمية؛

(ب) **المياه الدولية**. يعبر ٢٦٣ نهرا الحدود الدولية، إلا أن ١٥٧ منها غير مشمول بأي اتفاقات تعاون بين الدول. وتحدد اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية المعايير الدنيا للإدارة السلمية للأنهار الدولية لكن لم تصادق عليها إلا ١٦ دولة، و لم تدخل حيز النفاذ بعد. وبدون مجموعة من المبادئ العالمية، تصبح إدارة وتوزيع المياه الدولية خاضعة لهيمنة أضخم اقتصاد في أحواض الأنهار، وتُتخذ القرارات بدوافع قوى سياسية لا تفيد الناس ولا تحترم المبادئ البيئية. ويجري رسم خرائط لمساحات شاسعة من المياه الجوفية في كل قارة وإجراء تحليلات في هذا الصدد، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب القيام به؛

(ج) **التحضر**. يضع التحضر السريع ضغطا كبيرا على خدمات المياه والصرف الصحي، الذي إذا لم يعالج في الوقت المناسب، فإنه سيجعل من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمرا غير ممكن عمليا؛

(د) **مشاريع البنى التحتية**. بما أن معظم مشاريع البنية التحتية للمياه يجب أن تتماشى مع المبادئ التوجيهية للجنة العالمية للسدود لعام ٢٠٠٠، يجب التشجيع على إجراء مشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين في جميع الدول والمناطق. أما على الصعيد العالمي، فقد عادت مشاريع البنية التحتية الكبيرة للمياه إلى الظهور؛

(هـ) **التغيرات الزراعية**. ستؤثر زيادة إنتاج الوقود الزراعي تأثيرا كبيرا على موارد المياه.